الاستشارات النيابية في دعم جهود النائب اللبناني

رغيد الصلح

مقدمة

يحتاج لبنانيون كثيرون، في سعيهم للحفاظ على مصالحهم المشروعة والى نيل حقوقهم، الى مساعدة النواب الذين يمثلونهم في البرلمان. وفيما يحاول هؤلاء النواب تلبية مثل هذه الحاجات، فانهم يكتشفون حاجتهم هم ايضا والمجلس الذي يضمهم الى الدعم والمساعدة. وتقول الحكمة الشائعة بان هذه المساعدة تأتي إلى الديمقراطيات الناشئة عادة من الديمقراطيات القديمة التي تملك الخبرة والاقدمية في العمل البرلماني فضلا عن القدرات المادية والعلمية والسياسية للاضطلاع بهذا الدور. ازاء مثل هذا التصنيف لدول العالم، اين يقع لبنان؟ هل هو من الديمقراطيات الحديثة ام القديمة؟

الجواب الاولي على هذا السؤال والذي يستند الى الواقع الراهن في لبنان والى تاريخه القريب هو ان الجمهورية اللبنانية هي من الديمقراطيات الناشئة التي تحتاج الى الدعم. فرغم ان النظام السياسي في لبنان هو ديمقراطي، الا انه يعاني من عجز على هذا الصعيد. يتجلى هذا العجز في مجالات عديدة مثل اضطراب العلاقة بين السلطات، وضعف الاحزاب السياسية، وطغيان الطائفية على الولاء الوطني والالتزام الديمقراطي، والشلل الذي يضرب المؤسسات العامة، والاقصائية التي تحد من مساهمة العديد من القطاعات الشعبية في الحياة العامة. فضلا عن هذا وذاك، فان لبنان الذي تثقل كاهنه الديون، لا يملك الامكانات المادية التي تسمح له بتقديم المساهمات الى ديمقراطيات اخرى ناشئة.

من ناحية اخرى، يلاحظ من يدرس تاريخ لبنان ان التجربة البرلمانية في لبنان ترجع الى ما يفوق القرن من الزمن. فلقد اختار لبنانيون ممثليهم الى مجلس ادارة متصرفية جبل لبنان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ورغم ان المجلس لم يمتلك صلاحيات التشريع لكنه لعب دورا خوله الاضطلاع بدور «نواة تمثيل سياسي» للمتصرفية (رباط، ٢٠٠٢: ص٣٥٥,). واختارت بيروت والاقضية التابعة لها ممثليها الى «مجلس المبعوثان» العثماني خلال دورتي عام ١٩٠٨ و١٩١٢ (الحكيم،

١٩٨٠: ص. ١١٣ ـ ٥). واضطلع هؤلاء بدور نشيط في اطلاق جمعيات سياسية واحزاب انطبقت عليها صفة «الاحزاب الداخلية»، التي تتميز، في رأي موريس دوفرجيه، بانها انبثقت من قلب البرلمان فكانت اقرب الى مفهوم الاحزاب الديمقراطية التي تسهم في ترسيخ النظام البرلماني (Brogan, 1964: pp. vii-ix).

ان تجربة لبنان البرلمانية العريقة تسمح له بان يكون بين الديمقراطيات القديمة، اما حاله الراهن فلا يسمح له بالانضمام الى هذه الديمقراطيات، فالى اي نمط تنتمي البرلمانية اللبنانية؟ لعل لبنان ينتمي الى نمط ثالث من الديمقراطيات البرلمانية لا يحظى بالاهتمام الواسع. انه نمط الديمقراطيات التي تضطلع بدور الوسيط الذي لا يملك بسبب الاوضاع الراهنة امكانات تقنية وقدرات مالية واوضاع سياسية تسمح له بتقديم دعم محلي المنشأ الى الديمقراطيات الحديثة، الا انه يمتلك من، جهة اخرى، التجارب البرلمانية القديمة التي تسمح له بان يستوعب بسرعة ما يستورده من الديمقراطيات المتقدمة وان يعيد تصديره الى الديمقراطيات الناشئة. اذا صح هذا الوصف، فانه يضع على عاتق المعنيين بالبرلمانية اللبنانية مسئوليات اضافية لا تواجه نظراءهم في البرلمانات الناشئة الاخرى. من اجل توضيح هذه الصورة، فسوف نبدأ بتقديم نبذة تاريخية حول تطور حاجة النواب والبرلمانات الى المساعدة، ثم ننتقل من بعدها الى عرض اهم هذه الحاجات خاصة في لبنان، وصولا الى تقديم بضعة مقترحات على هذا الصعيد.

تطور الحياة النيابية
من المكتبة الى مركز التفكير

انطلقت الحياة النيابية من القارة الاوروبية في مطلع القرن الثامن عشر وتطورت على وقعها حاجات النواب الى المساعدة، سواء في المجال المالي والمعيشي، او المعرفي وتوفير المعلومات للنواب، او على صعيد ترسيخ الطابع التمثيلي للبرلمان. ففي المرحلة الاولى التي امتدت حتى منتصف القرن التاسع عشر، لم تكن هناك مؤشرات وعلامات تدل على حاجة النائب الى الدعم، كما ظهر فيما بعد. كانت صلاحيات المجالس النيابية محدودة. وكان الاشتراك في الحياة النيابية مقتصرا على ممثلي الفئات الارستقراطية والملاكين الكبار (Roper,2013: pp. 95-8) وخلال تلك الفترة لم يشعر اعضاء هذه البرلمانات انهم كانوا في حاجة لمساعدتهم على الاضطلاع بدورهم البرلماني.

وكما كان اعضاء البرلمانان القديمة يشعرون بالاكتفاء المالي، فقد كانوا يشعرون ايضا بالاكتفاء الفكري والمعرفي. كانت نظرتهم الى المجتمع والى الافادة من مساهمته في الحياة البرلمانية، تتصف بمقدار من الشك عبر عنه ادموند بيرك، النائب البريطاني الارلندي الاصل، في خطبته الشهيرة عام ١٧٧٤. قال بيرك مخاطبا ناخبي دائرته الانتخابية انه يسعده ان يستمع الى آرائهم وان يخدمهم، ولكنه اكد عليهم الا يطلبوا من النائب التخلي «عن رأيه الحر لاي مخلوق» لانهم يحتاجون الى حصيلة تجربته وليس الى مصانعته لهم. (Burke, 1792: pp446-8). لخصت تلك الخطبة النظرة البرلمانية النخبوية الى دور النائب آنذاك والى اكتفائه بما كان يحوزه من ارصدة معرفية ومادية. ويجدر بالذكر ان اصداء خطبة بريستول الشهيرة لا تزال تتردد حتى في ايامنا هذه في البرلمانات القديمة.

مثل منتصف القرن التاسع عشر مفصلا مهما في تطور البرلمانات في القارة الاوروبية. خاصة مع التحول التدريجي لدول اوروبا من ملكيات مطلقة الى ملكيات دستورية ومع توسع حق الانتخاب لكي يشمل فئات شعبية جديدة وصولا الى تعميم ذلك الحق على سائر

المواطنين. وبدأ نمط جديد من النواب في التوافد الى البرلمان على اكتاف الطبقات الاجتماعية الصاعدة Hattersley, 1930: pp.161-187). وكان على هؤلاء التعبير عن مصالح الطبقات التي يمثلونها، كما كان على الارستقراطيين والملاكين الكبار الدفاع عن مصالحهم، وكان على الفريقين شحذ معارفهم وتنمية خبراتهم في العمل البرلماني وفي النزالات الفكرية والسياسية.

شكل هذا الوضع تحديا مهنيا وسياسيا لممثلي الطبقات والفئات الاجتماعية المحدودة الدخل من الذين لم يكن باستطاعتهم تغطية كلفة تفرغهم للعمل النيابي، وللبحث عن المعلومات والحقائق الضرورية. ولما خرجت الاحزاب العصرية الى الوجود، لعبت دورا مهما في حشد طاقات الافراد الفكرية والمادية الضرورية للحملات السياسية والنيابية. ولكن رغم ذلك فانها لم تتمكن من توفير المستوى الكافي من الدعم الى النواب لكي يتمكنوا من القيام بدورهم على اكمل وجه.

شجع هذا الواقع المستجد المعنيين بالحياة النيابية في البرلمانات القديمة على البحث عن سبل ووسائل جديدة لمساعدة النواب على القيام بمسئولياتهم البرلمانية. وهكذا بدأ التفكير بصورة جدية في تطوير البرلمان ومؤسساته بما يسمح للنواب بالقيام بالمهام الملقاة على عاتقهم. والقى ماكس فيبر، عالم الاجتماع الالماني ضؤا ساطعا في محاضرته الشهيرة «السياسة كمهنة» على هذه المساعي، وعلى الفرق بين مرحلتي البرلمانية «النخبوية» و«التمثيلية» بالحديث عن نوعين من السياسيين: نوع «يعيش للسياسة» ونوع آخر «يعيش من السياسة». لم يقصد فيبر اعلاء شأن النمط الاول على حساب الثاني، ولكنه اراد وصف التطور الذي طرأ على الحياة السياسية في اوروبا في بداية القرن العشرين (Weber, 1919).

في هذا السياق، ادخل على الحياة البرلمانية تطور مهم في بريطانيا عام ١٩١١عندما اقرت فكرة «راتب النائب». المقصود هنا لم يكن تحسين الاوضاع المعيشية والمهنية لمجموعة من العاملين في الحقل العام فحسب، ولكن تمكينهم من تمثيل ناخبيهم تمثيلا فاعلا ومؤثرا، ومن ثم فانها كانت خطوة على طريق صعود الطبقات الوسطى والشعبية، وتمكينها من اسماع صوتها للحكام والمشاركة الاوسع في الحياة العامة (Parliement.UK,2011).

ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر، ذهب الكونغرس الاميركي الى ابعد مما ذهب اليه مجلس العموم البريطاني، اذ اسفر التفكير والتداول في مسألة مساعدة النائب على الاضطلاع بدوره في شتى مجالات التشريع والمراقبة والتمثيل عن تأسيس «خدمة البحوث الكونغرسية» عام ١٩١٤. (Brudnick: 2011: pp. 1-12). ونقلت الكثير من البرلمانات، القديمة والحديثة، عن مجلس العموم البريطاني والكونغرس الاميركي الاجراءات والتدابير التي ادخلت على العمل البرلماني من اجل تسهيل مهام النائب. ورغم الخدمات التي كانت تقدمها اقسام البحوث في تلك المرحلة الى النواب، الا انه بقي عليهم القيام بجهود شخصية كبيرة من اجل الحصول على المعلومات والحقائق. ومع تزايد الضغوط والمهام على النواب ومع تطور الحياة العامة في النظم الديمقراطية، ومع انتشار النظم البرلمانية خارج المنشأ الاطلسي دخلت الادارات البرلمانية المولجة بمساعدة النواب في مرحلة جديدة.

في هذه المرحلة الجديدة تزايدت حاجات النائب الى المعلومات لدعم مواقفه في البرلمان، والى الخدمات الادارية واللوجستية لتعزيز مكانته لدى الرأي العام، والى المدخول المناسب لتغطية نشاطاته التمثيلية. وكان من المألوف ان تتم تلبية هذه الحاجات في البرلمانات القديمة

عبر وسائل مختلفة منها تخصيص علاوات لمساعدين اختصاصيين في هذه المجالات للنائب (en.wikipedia.org/wiki/) هذا فضلا عن المساعدة التي كانت تقدمها اليه المكتبات ومراكز البحوث والدراسات التابعة للبرلمانات. اضيف الى ذلك المساعدة من مراكز البحوث التابعة للاحزاب التي ينتمي اليها النائب، او منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط المختلفة التي تتولى امداده بالمعلومات المناسبة.

وفي هذه المرحلة لم يعد يكتفي النائب في البرلمانات القديمة بالحصول على المعلومات الاولية من مكتبة البرلمان وان يرشده العاملون فيها الى الكتب والوثائق المناسبة، بل صار يطالب الوحدات والادارات البرلمانية المعنية بتقديم بحوث وتقارير متقدمة. وتدريجيا اخذت هذه الادارات، في البرلمانات القديمة والناشئة، تتخلى عن طابعها السابق كجامع للمعلومات وحافظ للارشيف ومصنف للوثائق، لكي تكتسب صفة اقرب الى مراكز التفكير Think-Tank او ادارات البحوث المعمقة. وميزة «مركز التفكير» انه يستطلع حاجات النواب سلفا، ويعد لهم المناسب من الدراسات والبحوث المستقبلية. هذا النوع من الدراسات لا يقدم المعلومات فحسب، وانما يضعها في اطار سياسات واستراتيجيات وبدائل ورصد لردود الفعل المتوقعة على كل واحد من هذه البدائل وعلى حظوظها من النجاح بحيث يدرسها النائب لكي يختار منها ما يعتبره الانسب لبلده. ان مركز التفكير يتقمص شخصية النائب، ويعيش همومه، ويتفاعل معها لكي يقدم وجبات معرفية ثمينة توفر له المجال للنجاح في الاضطلاع بالمهمة التي انتدبه لها الناخب.

نشأ البرلمان اللبناني وتطور وسط ظروف صعبة ومعقدة. واجه البرلمان تحديات تشابه تلك التي واجهت البرلمانات القديمة في مراحل تطورها المختلفة. البرلمانات القديمة نشأت تمثل فريقا من المواطنين، ثم اتسع هذا التمثيل تدريجيا لكي يشمل سائر المواطنين. المجلس التمثيلي اللبناني الذي انشأته المفوضية الفرنسية السامية عام ١٩٢٢ قام على اساس تمثيل جميع المواطنين عبر الاقتراع العام (زين، ١٩٩٣: ص٤٩٤,). ولكن الواقع كان ان المجلس لم يمثل كافة اللبنانيين لان سلطة الانتداب مارست بصرامة سياسة اقصاء الاستقلاليين اللبنانيين عن الحياة البرلمانية وتهميشهم في الحياة العامة. فعلت ذلك عن طريق تعيين ثلث اعضاء المجلس، والتدخل المباشر والعلني في العملية الانتخابية وعبر تعطيل الحياة النيابية لمدة توازي ثلث فترة الانتداب. رافق هذا التدبير الاخير حملة مست العديد من الجوانب المتعلقة بموضوع قدرات المجلس النيابي اللبناني، والدور الذي يلعبه في الحياة العامة والنفع الذي يحصل عليه المجتمع من وراء النظام البرلماني. وكان من الارجح ان الغرض من هذه الحملة هو التضييق على الحريات العامة عبر تعليق الحياة الدستورية بعد ان ازداد التأييد للاستقلاليين اللبنانيين. ولكن الحملة لعبت دورا في اضعاف المؤسسة البرلمانية وكرست منحى سلبيا في تقييم دورها ونمط الدعم الذي تستحقه والتسهيلات التي تقدم لها.

استمرت الحملة منذ منتصف الثلاثينات وبقيت تتفاعل حتى نهاية الجمهورية الاولى عام ١٩٤٣. في اطار تلك الحملة بدأت بعض الاوساط السياسية في بيروت وباريس تشكو من اوضاع البرلمان اللبناني: من كلفته المالية العالية التي «ترهق دافع الضرائب اللبناني»، ومن المناقشات «المضيعة للوقت» التي ينخرط فيها النواب، ومن «العقم» الذي يطبع النتائج المترتبة على اعمال المجلس. وتزايدت الدعوات والمطالبات بـ «الحكم المختصر» الذي يوفر على

الدولة النفقات وعلى المواطنين الضرائب (البشير: ١٩٣٧/٠٨/٢١). وفي تلك الفترة كانت للنواب مخصصات مثلهم مثل سائر الموظفين الكبار في الدولة. ولم يقدم الذين حملوا على المجلس وانتقدوا المبالغ التي ينفقها ارقاما ومعلومات تبرر حملتهم على البرلمان والبرلمانيين. اخيرا اسفرت هذه الحملة عن تعليق الحياة الدستورية في صيف عام ١٩٣٩، ورغبت السلطات الفرنسية في تمديد هذا الوضع والى الحيلولة دون احياء البرلمان القديم او دون اجراء انتخابات عام ١٩٤٣، ولكن الضغوط الداخلية والخارجية ادت الى اجرائها.

وتستيقظ هذه النزعة احيانا في لبنان بين الحين والآخر، ولكنها غالبا ما تقصد اصلاح البرلمان وليس الاطاحة به. ذلك انه بعد التجارب العديدة التي مرت بها النظم البرلمانية في العالم، بات الاعتقاد الراجح هو ان استمرار وازدهار هذه النظم هو في مصلحة الشعوب، وان تطورها يقتضي العمل المستمر على تطوير قدراتها كمؤسسة وكنواب وتكتلات نيابية. عبر ثيو بن ـ غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، عن هذه النظرة عندما اكد على الصلة الحميمة بين الاثنين. فالارتقاء بحياة المواطنين يمكنهم من التعبير عن انفسهم ومن بلورة طلباتهم وادخالها، عبر البرلمانات، في صلب اعمال الحكومات، وهو بالتالي ضمانة رئيسية من ضمانات التنمية والسلم والاستقرار في المجتمعات النامية. (Johnson: 2009).

وحتى يتمكن البرلمان اللبناني من الاضطلاع بهذا الدور، وخاصة على صعيد اهدافه الرئيسية: التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية وتمثيل المواطنين، فانه من المفيد النظر في الحاجات المشروعة، المتزايدة والمتنوعة للنواب اللبنانيين. فما هي هذه الحاجات وفي اي مجال تندرج؟ وكيف يمكن الاستجابة اليها؟

حاجات النائب

تعرف الوظائف الرئيسية لعضو البرلمان عادة على انها تشمل التشريع والمراقبة وتمثيل المواطنين (Robertson, 1985: pp.248-50) وكما اشرنا اعلاه، فان الكثير من التطور الذي طرأ على البرلمانات في العالم اتجه الى تعزيز قدراتها وقدرات اعضائها من النواب، على الاضطلاع بهذه الوظيفة الثلاثية. فهل ينسحب هذا الوصف على البرلمان اللبناني؟

تؤكد التقارير والوثائق الصادرة عن البرلمان اللبناني انه يسير، فعلا، على هذه الطريق. فالتقرير الصادر عن «اعمال مجلس النوب خلال عام ٢٠٠٣»، ينوه بالجهود الكثيفة التي بذلت على مدى عقد من الزمن «لتحسين اداء الادارة البرلمانية وبناء قدراتها ووسائل عملها». وبعد ذلك بعشر سنوات تقريبا، يتجدد التعبير عن الرغبة في تحسين الاداء النيابي في بروتوكول الشراكة بين مجلسي النواب البلجيكي واللبناني اذ يؤكد الطرفان انه تم التوصل الى هذه الاتفاقية بامل «تعزيز الامكانيات الادارية والمؤسساتية والتقنية الخاصة بمجلس النواب اللبناني...» (الحياة النيابية، بيروت: ص٢١٧,). وتتقاطع هذه التطلعات مع البرنامج المشترك للفترة الممتدة من ٢٠١١ الى ٢٠١٣ الذي تم التوصل اليه بين البرلمان، من جهة، ومكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في البرلمان، من جهة اخرى. ويشدد البرنامج المشترك على مواجهة تحديات السلام وترسيخ حقوق الانسان في الاطار البرلماني.

ومن مراجعة المهمات العامة للمجلس النيابي، وما تتطلبه البرامج والخطط المقررة لتطويره، يتبين المرء حجم المسئوليات التي تقع على عاتق البرلمانيين اللبنانيين، والحاجات التي يتطلبها البرلمان حتى ينجح في تحقيق المهام الموكولة اليه. وتتركز هذه الحاجات في المجالات الرئيسية التالية:

الحاجات المادية

وتثير هذه المسألة في لبنان والخارج نقاشا واسعا. ويتطرق هذا النقاش الى ثلاث مسائل مهمة وهي اولا، معنى واشكال الكفاية المالية، ثانيا، المعايير التي يجري الاستناد اليها في تحديد هذه الاحتياجات.، ثالثا الجهة التي يمكن ان تحدد الحاجات المادية للنائب.

على الصعيد الاول، اي تحديد ما هو المقصود بالكفاية المالية هناك تمييز بين النوعين التاليين من الحاجات المادية.

١) الحاجات الشخصية للنائب ومن يعيلهم من افراد عائلته المصغرة. والمفروض هنا ان يؤمن المجلس لاعضائه دخلا ماديا يضمن له ولعائلته حياة لائقة تشمل الحاجات الاساسية، وتسمح له بان يركز كافة جهوده في اعمال التشريع والمراقبة والتمثيل البرلمانية، وان يجعل من خدمة المواطنين والنهوض بالبلد محور اهتماماته (سليمان، ص٢٨,).

٢) الحاجات الضرورية للقيام بواجبات النيابة. وتشمل هذه الحاجات تغطية حيز واسع من النفقات ومنها في البرلمانات القديمة، توظيف مساعدين شخصيين للنائب في مجالات اعداد البحوث والتقارير الضرورية للنائب. وهو ما سنتطرق اليه لاحقا.

على الصعيد الثاني اي المعايير التي يستند اليها في تحديد حاجات النواب المادية، فان المعيار الاكثر انتشارا والذي يعطى الاولوية في الديمقراطيات المتقدمة هو مقارنة مجموع المخصصات والعلاوات الشهرية للنائب مع الحد الاعلى للاجور بين موظفي القطاع العام، او مع معدل الاجور في البلد المعني.

على الصعيد الثالث، اي الجهة التي تحدد مخصصات النواب وعلاواتهم، فانها في بعض الديمقراطيات القديمة واكثر الديمقراطيات الحديثة تستأثر باهتمام واسع لان النواب، خلافا لبقية العاملين في مؤسسات الدولة، هم الذين يقررون بانفسهم ولانفسهم هذه المخصصات، ويحددون المعايير والاسس التي يستند اليها في اتخاذ هذا القرار. ولقد اثار اعضاء المجلس النيابي الهندي ضجة كبرى خلال عام ٢٠١٠ حينما ضاعفوا رواتبهم والعلاوات التي يحصلون عليها ما يفوق الثلاث مرات دفعة واحدة. وكان لهذا القرار اصداء قوية بصورة خاصة لان الهند هي ديمقراطية قديمة ولانها تعتبر نموذجا تقتدي به الديمقراطيات الناشئة (Infochange, 2010).

انطلقت في لبنان وبعض الدول العربية مثل العراق انتقادات مماثلة دعوة شبيهة الى مراجعة رواتب ومخصصات النواب (الحياة ١١، ٢٠١٣/٨/٣١،٢٨). واعرب القائمون على هذه الدعوة عن اعتقادهم بان مدخول النائب الراهن يفوق حاجاته وانه غير عادل بالمقارنة مع مداخيل بقية اللبنانيين). واستند القائمون على هذه الدعوة في لبنان الى المقارنة بين مداخيل النواب ومداخيل غيرهم من اللبنانيين، ولكن المقارنة جرت بين مداخيل النواب والحد الادنى من الاجور وليس معدل الاجور، فكان الاستنتاج بان النواب يحصلون على ما يوازي ٣٠ ضعفا للحد الادنى للاجور (Abu Zaki 2012).

الحاجات المعرفية

بين الجمهوريتين الاولى والثانية والجمهورية الثالثة ارتفعت نسبة النواب اللبنانيين من حملة الشهادات الجامعية، وتنوعت خبراتهم وتجاربهم في مجالات العمل والاختصاص. واستطرادا كان من الطبيعي ان تتطور قدرات النواب في حقل العمل البرلماني. ولكن الخبرات الجامعية والمهنية لا تغني عن الحاجة الى التعرف والتمرس باساليب العمل البرلماني واصوله وخباياه. انه يتطلب نوعا معينا من متابعة القضايا العامة ورصدا مستمرا للتطورات المتداخلة في حقول السياسة والاقتصاد والثقافة والاستراتيجيات العسكرية،

في الداخل والخارج. كما يتطلب الامر قدرة على تثمير هذه المدركات في العمل البرلماني.

الجزء الاكبر من هذا العبء يقع على عاتق النائب نفسه. ولكن هناك اقتناع بان النائب الفرد غير قادر على الاضطلاع بهذه المهام لوحده. هذا ما دفع نواباً لبنانيين بارزين، ومن الذين احتلوا مراكز علمية وامتلكوا تجارب معنية رفيعة، الى التصريح بان النواب الافراد وحتى نواب المعارضة «لن يتمكنوا من مجاراة الحكومات في اقتراح مشاريع القوانين وبلورة الخطط الانمائية والبعيدة المدى التي تحتاج الى مساعدات كثيفة».

وقد تكون هذه النظرة محقة لو كان النائب يقف وحده في البرلمان مجردا من أي مساعدة، وقد ينطبق هذا الوضع على النائب في البرلمانات الناشئة، اما في البرلمانات القديمة فان النائب لا يقف وحده لان معظمها يسعى الى تطوير القدرات البرلمانية. من ذلك تمكين النواب، كما قلنا اعلاه، من توظيف عدد من المساعدين في مجالات البحث والدراسة، كما هو الامر في الكونغرس الاميركي والبرلمان الفرنسي وعدد من البرلمانات القديمة.

ويقوم الباحث البرلماني بدور مهم في البرلمانات المتقدمة اذ انه يرافق النائب في كل مفصل من مفاصل العمل البرلماني وخاصة في بحث مشاريع القوانين. فمفروض به ان يساهم «.. في تحديد الغرض من مشروع القانون، والاشكالات التي يعالجها والبدائل المتوفرة لمعالجة هذه الاشكالات مع تحديد النتائج الايجابية والسلبية لهذه البدائل، وبلورة معلومات وحجج دفاعا عن مشروع القانون في مواجهة الانتقادات التي يمكن ان تثار ضده» (en.wikipedia.org).

الى جانب المساعدين الشخصيين من الباحثين، فان النائب في البرلمانات المتقدمة يلجأ الى مراكز البحوث التابعة للمجلس والتي تتطور باستمرار. فهناك اولا تطوير مراكز البحث في البرلمانات وتشجيعها على تجديد مناهجها بحيث تدرس القضايا المطروحة على البرلمان من زواياها المتعددة. وهناك ثانيا، تطوير المنشورات التي تعدها مراكز البحوث بحيث تتضمن فوائد عملية للنواب وتتماشى مع اهتماماتهم وحاجاتهم الوظيفية. وهناك ثالثا، «شخصنة» الخدمات بحيث تلبي استفسارات النائب وحاجاته هو وليس حاجات الاحزاب النيابية فحسب. وعلى سبيل المثال، ذهب البرلمان الالماني تسهيلا وتسريعا لحصول النائب على جواب مستعجل، الى تخصيص خط احمر بينه وبين مراكز البحوث التابعة للبرلمان.

بالاضافة الى مراكز البحث التابعة للمجلس، يستطيع النائب في برلمانات قديمة الاعتماد على مراكز البحوث التابعة للحزب او للنقابة التي ينتمي اليها. ويجدر بالذكر ان الدولة، في كثير من الديمقراطيات القديمة تقدم مساعدات مادية جزيلة الى الاحزاب لتمكينها من الاضطلاع بمهامها العامة، وخاصة في مجالات البحث والدراسات. ففي كوريا الجنوبية حيث تقدم الحكومة الدعم المالي الى الاحزاب حتى تؤسس مراكز البحوث التابعة لها، تشترط السلطات المعنية على الحزب ان ينفق ثلاثين بالمئة من المساعدة الحكومية على الابحاث والدراسات.

في البرلمان اللبناني يستطيع النائب طلب المساعدة من داخل المجلس ومن اداراته المختصة مثل ادارة الابحاث والمعلوماتية الذي يحضر الدراسات والابحاث في مجالات العملية التشريعية، ويقدم العون الى اللجان النيابية، ومن قسم المعلوماتية الذي ينشر المعلومات عن نشاطات واعمال لجان المجلس على موقعه الاليكتروني ويقوم بحفظها، وكما يستطيع النائب طلب المساعدة من المكتبة التي تجمع

المعلومات والوثائق وتصنفها وتضعها تحت تصرف المستفيدين وفي مقدمتهم، بالطبع، النواب.

كذلك يستطيع النائب الحزبي ان يطلب المساعدة من حزبه اذا امتلك مركزا للابحاث. ولكن من الصعب التعويل على مبادرا ت من هذا النوع لسببين: الاول، ان عدد الاحزاب الذي اسس مراكز بحوث تابعة له (الكتائب ـ بيت المستقبل، حزب الله ـ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الخ..) كان ولا يزال ضئيلا بالمقارنة مع الاحزاب التي لا تضم مركزا من هذه النوع. الثاني، انه لم ينجح حزب سياسي في لبنان في تشكيل اكثرية نيابية (زين، ٢٠٠٠: ص. ٢٧٦). استطرادا فان، اكثر النواب كان دوما من غير الحزبيين ومن ثم فان مراكز البحوث التابعة للاحزاب لا تشعر بلزوم مساعدتهم هذا اذا طلبوا اساسا مثل هذه المساعدة..

فضلا عن المساعدات التي يحصل عليها النائب من داخل المجلس ولبنان، فانه قد يحصل على المساعدة المهنية من حكومات اجنبية، وخاصة من الديمقراطيات القديمة في العالم الاطلسي ومن منظمات دولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي. قد يأتي هذا الدعم بصورة فردية اذا قامت الجهة الاجنبية الناظمة لنشاطات تثقيفية وتدريبية موجهة الى النواب بدعوة النائب اللبناني الى المساهمة في هذه النشاطات. وقد يتوفر هذا الدعم عن طريق اتفاقيات بين السلطات اللبنانية والجهات الرسمية الاجنبية مثل مذكرة التفاهم التي وقعت عام ٢٠١١ بين البرلمان اللبناني ومؤسسة وستمنتسر للديمقراطية البريطانية بصدد تطبيق برنامج لتعزيز قدرات البرلمان في مجالي الرقابة التشريعية والمالية. وافاد هذا البرنامج كلا من نواب المجلس وموظفين عاملين فيه.

ان هذه المساعدات تشكل قسطا من الدعم المهم الذي يتلقاه مجلس النواب كمؤسسة، ويفيد منه النواب كاعضاء عاملين في هذه المؤسسات. ولا بد من التوقف هنا عند اشكالية تثير مناقشات واسعة في لبنان والمنطقة العربية والكثير من الديمقراطيات الحديثة الا وهي هوية الجهات الداعمة. في هذا النطاق يؤكد لورنس وايتهيد، استاذ العلوم السياسي في جامعة اوكسفورد والمختص في قضايا الانتقال الى الديمقراطية على ضرورة تجنب تحميل هذه المساعدات طابعا يستثير ذكريات المرحلة الكولونيالية (Whitehead, 1996: p.246).

الحاجات التمثيلية

يحرص النائب، مهما كانت علاقته بمراكز النفوذ الحقيقي في البلاد، على تعزيز مكانته بين الناخبين حيث انها تساعده على العودة الى البرلمان. وتقوم الاحزاب التي ينتمي اليها النائب في الديمقراطيات القديمة بدور رئيسي على هذا الصعيد. فالحزب ينمي العلاقة مع القاعدة الانتخابية عن طريق امدادها بالمعلومات المتعلقة بنشاطه وانجازاته والخيارات المتوفرة له،وتلقي ردود فعل القاعدة الانتخابية ومقترحاتها، كما ان الحزب هو اداة التواصل الافقي بين القواعد الانتخابية على المستوى الوطني مما يساعد النائب على التحول من رمز محلي الى شخصية وطنية بعد ان يذيع صيته في البلاد. فضلا عن ذلك، فان الحزب لا يقوم بدورتجميع المواطنين في تنظيم واحد فحسب، بل يضطلع بدور التأليف بين مصالحهم وافضلياتهم ايضا وبدمجها في برنامج وطني يعزز دوره ـ دور الحزب ـ وحظ المرشح في الانتصار على المنافسين (Lipset, 2004: pp. 64-82.)

ولقد اثبتت الجهود المشتركة التي قامت بها منظمات دولية معنية بتنمية البرلمانية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي والسلطات المحلية في الكونغو والنايجر وتيمور الشرقية

واقطار اتحاد الدول المستقلة خلال العقد المنصرم اهمية الدور الذي تلعبه الاحزاب والاعلام البرلماني في مجال تنمية الحياة النيابية. وبرز هذا العامل خاصة بعد نجاح المنظمات الدولية في تطبيع وترشيد العلاقات بين الاحزاب البرلمانية في الدولة المعنية واقناع قادتها بتقديم المصلحة المشتركة على المصلحة الفئوية، واستخدام الاعلام البرلماني والحزبي لهذه الغاية (UNDP, 2002).

كما سعت المنظمات الدولية الى تنمية العمل البرلماني في تلك البلدان التي عانت من حروب اهلية ومحلية، فانها تعمل على تحقيق غايات مشابهة في لبنان الذي عانى من نفس المشكلة. ولكن هذه المساعي تصطدم بصعوبات متأصلة مثل الضعف التاريخي للاحزاب السياسية. فمنذ الخمسينات وحتى نهاية العقد السابق من الزمن، لبثت نسبة تمثيل الاحزاب السياسية في البرلمان اللبناني تتراوح بين العشرين بالمئة من مجموع عدد النواب الى ثلثهم تقريبا (اشتي، ٢٠٠٤، ص. ٣٦١ ـ ٢). وبديهي ان خلافات سياسية عميقة كانت تهيمن على العلاقة بين هذه الاحزاب، وانها قل ان اجمعت على اهداف واحدة..

وفي مجلس النواب الحالي الممدّد الولاية لا يزال نواب الاحزاب السياسية يشكلون الاقلية بين النواب. اما على صعيد العلاقة بين النائب والقاعدة الانتخابية، فما زالت على حالها، تحكمها مؤثرات تقليدية مثل العصبيات والعلاقات الشخصية والصلة الزبائنية فضلا عن المال الانتخابي (سليمان: ص. ١٩ ـ ٢٠). وفي ظل هذه المؤثرات فان النائب «النموذجي» في اذهان قسم واسع من الناخبين اللبنانيين هو الذي يسجل اعلى الدرجات في مضمار الخدمات الشخصية مثل مساعدة مخالفي القانون على التخلص من العقوبة، و «بالواجبات الاجتماعية» مثل تقديم واجبات التعزية في المآتم والتهاني في الافراح للناخبين. ولا يشفع للنائب التقصير في هذا المضمار انه ينفق جل وقته في متابعة شؤون التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية ومتابعة القضايا الجماعية والفردية المحقة لابناء دائرته الانتخابية اذ ان «الناخب النمزيوذجي» ـ بحكم المعايير التقليدية ـ لا يعبأ كثيرا بهذا النمط من الجهد النيابي طالما انه لا يشعر بنتائجه المباشرة والشخصية. بفعل هذا المناخ تواصل فاعليات انتخابية تقليدية دورها، الى جانب قوانين الانتخابات التقليدية، كحاجز ضد التطور البرلماني والديمقراطي في لبنان.

مقترحات

منذ نهاية حروب السبعينات والثمانينات وابتداء من مطلع التسعينات، ونتيجة مبادرات من داخل المجلس النيابي ومن خارجه، تمت الاستجابة الى العديد من موجبات العصرنة والتحديث في المجلس النيابي. ولم تنحصر هذه الاستجابة في المجالات التقنية البحتة، ولا في الاجراءات المؤسسية بصورة حصرية، بل شملت مروحة واسعة من التدابير في سائر مجالات العمل البرلماني. وبالعودة الى المشاريع التي تعمل رئاسة المجلس مع لجانه واداراته المختلفة، وبالتعاون مع منظمات دولية مثل برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وحكومات اجنبية مثل الحكومة البلجيكية، يمكن الاطلاع على نماذج من الخطوات التنفيذية التي طبقت في هذا المضمار، والتي يجري العمل على تطبيقها حاليا.

الى جانب هذه المشاريع والخطوات، اجد انه من المفيد اضافة بضعة مقترحات قد لا تكون جديدة ولكن من المفيد اعادة تحريكها والنظر في امكانية تطبيقها. وبديهي هنا ان ادراج بعض المقترحات هنا لا يعني التغاضي عما يقوم به المجلس واداراته المعنية باعمال ونشاطات

بغرض تطوير العمل البرلماني. وانطلاقا من الاقتناع المقاربة الشاملة لمسألة دعم البرلمان والبرلمانية في لبنان هي الاكثر نفعا على هذا الصعيد، فسوف ابدأ بالمقترحات العامة لكي انتقل من بعدها الى مقترحات فرعية تتناول المجالات المتعددة التي تستحق الدعم في عمل البرلمان اللبناني.

مقترحات عامة

١) اخذا بعين الاعتبار ملاحظات لورنس وايتهيد المشار اليها اعلاه وملاحظات مشابهة عديدة يبديها المعنيون بمسألة دعم الديمقراطيات الناشئة، فانه من المفيد توثيق علاقات التعاون مع الجهات الخارجية ذات الطابع الاممي وفي مقدمتها هيئة الامم المتحدة والمنظمات المنتمية اليها والمتعاونة معها مثل «الاتحاد البرلماني الدولي» و«صندوق دعم الديمقراطية » التابع للامم المتحدة. وعلى هذا الصعيد اجد من المناسب ترشيح لبنان لعضوية المجلس الاستشاري للصندوق لكي يحل محل تونس عند انتهاء مدة عضويتها كممثل عن المجموعة العربية. ان هذه العضوية سوف تعزز دور البرلمان اللبناني في نشر الديمقراطية في المنطقة العربية بصورة خاصة وتساعده على الحصول على دعم لمشاريعه في لبنان.

وفي نفس الوقت، فانه من المفيد ان يتوجه البرلمان اللبناني الى جهات داخلية مثل اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، والافراد من اللبنانيين الذين حققوا نجاحات في مضمار المال والاعمال، لكي يساهموا في مشاريعه التحديثية والتطويرية.

٢) الاهتمام بتطوير الاعلام الرسمي كوسيلة لنشر الثقافة الديمقراطية والوطنية. وبموازاة ذلك فانه من المستحسن الاتفاق مع فضائية او اكثر على تخصيص برامج دورية حول الحياة البرلمانية وحول القيم الديمقراطية. لقد حقق الاعلام البرلماني الناجح نتائج ملموسة في بريطانيا منذ ادخال قناة التلفزيون البرلمانية (Blackburn, London: p. 743) وفي العديد من دول افريقيا كما تقول دراسة مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (I.P.U. 2007)، وليس هناك من سبب يحول دون ان يحقق الاعلام البرلماني اللبناني مثل هذا النجاح اخذا بعين الاعتبار عراقة التجربة اللبنانية في مضماري البرلمانية والاعلام.

٣) النظر في تنمية وتطوير الاحزاب اللبنانية عبر الاجراءات والخطوات التالية:

أ) تقديم عون مالي من قبل الدولة الى الاحزاب. وتعترض هذا المشروع صعوبات مهمة منها مسألة تحديد الشروط التي يجري بموجبها تقديم المعونة المالية الى الحزب. فمن البديهي انه ينبغي عدم اعطاء المعونة للاحزاب غير الجدية وهي بالعشرات في لبنان، وحتى في الديمقراطيات القديمة. ولكن من المستطاع الاستفادة من تجارب كثيرة في هذا المضمار مثل التجربة الالمانية حيث تحدد القوانين بدقة وبالتفصيل نمط الاحزاب التي تستحق الدعم المالي. وضمانا لحسن استفادة الحزب منه، فانه من المستحسن الاخذ بالسابقة الكورية الجنوبية المشار اليها اعلاه بصدد تخصيص نسبة معينة من الدعم المالي لمجال الابحاث والدراسات، فاذا لم ينفقها الحزب في هذا المجال تعاد الى خزينة الدولة ولا يسمح للحزب بانفاقها في مجالات اخرى. ويمكن للدولة ان تتوسل هذا النوع من الدعم لكي تشجع الاحزاب على تأسيس مراكز بحوث تابعة لها. فمن المستطاع عندها رفع حصة الحزب من الدعم الذي تقدمه الدولة وذلك وفقا لاصول وضوابط مقننة.

ب) الى جانب تقديم دعم مادي للاحزاب، فانه يمكن تشجيع الاحزاب عبر العمل البرلماني كأن تعطى الاسئلة والاستجوابات والمقترحات

التي تقدم من قبل الاحزاب الاولوية على تلك التي يتقدم بها نواب افراد لجهة النظر فيها، وغير ذلك من وسائل التشجيع والدعم.

ج) الاخذ بنظام الاقتراع المزدوج الذي يقترع فيه الناخب لمصلحة مرشحين افراد وفي نفس الوقت لمصلحة الاحزاب المشتركة في الانتخابات كما هو مطبق في نظام الانتخاب الالماني. ان هذا التدبير يساعد على توسيع مشاركة الاحزاب في الحياة البرلمانية ومن ثم تطوير العمل البرلماني والسياسي في البلاد (The Economist, 2013).

في المجالات المالية

اولاً، الاخذ بالمقترح الذي يطالب به نواب هنود بصدد تشكيل لجنة مستقلة من اهل الثقة والخبرة لمراجعة رواتب ومخصصات النواب وتقديم مقترحات بهذا الصدد.

ثانياً، النظر في مسألة اقرار فكرة تفرغ النائب الكامل للعمل البرلماني بحيث يمتنع عن الاضطلاع باي عمل مهني آخر خارج هذا العمل. من المفترض عندها ان يخصص النائب وقته كله لمسئولياته النيابية ومن ثم لزيادة انتاجية البرلمان ومتابعته للقضايا العامة. فضلا عن ذلك فان هذا الاجراء سوف يخفف من الضغوط المهنية التي يمكن ان تمارس على النائب من قبل اصحاب المصالح.

في المجالات المعرفية

اولاً: السعي الى تطوير الادارات المعنية بتقديم المعونة المعرفية الى النواب بحيث تنتقل من مرحلة تلبية طلبات النواب وتوفير المراجع المكتبية الكافية لهم للاضطلاع بمهامهم التشريعية والرقابية والتمثيلية، الى مرحلة «مركز التفكير».

ثانياً، بموازاة تطوير الادارات البرلمانية المعنية بالبحوث الموجهة الى النواب، فانه من المستطاع ايضا تقديم علاوة للنائب تسمح له بتوظيف مساعد دائم مختص بهذا الامر، وكذلك بالاستفادة من جهود بحثية مؤقته.

ثالثاً: لحكومات الظل التي تشكل في بعض البرلمانات القديمة (الحكومة ـ الشبح في فرنسا)، فوائد معروفة وحبذا لو اخذ بها في لبنان. ولكن بينما يسهل تشكيل مثل هذه الحكومة في مجلس منقسم تقليديا وتاريخيا الى حزبين او تكتلين رئيسيين متقابلين، او الى عدد محدود من الاحزاب والتكتلات الرئيسية، فان البرلمان اللبناني، على الرغم من الاستقطاب الراهن الذي يسوده، لم يصل الى هذا النمط من الانقسام. لكن مع ذلك يمكن الافادة من مزايا حكومة الظل عن طريق الزام الاحزاب السياسية والتكتلات النيابية بان تحدد الناطقين باسمها سواء في المناقشات البرلمانية العامة او في اي حقل من حقول العمل العام. ان هذا الالزام سوف يستحث اولئك النواب على تنمية معارفهم في مجال اختصاصهم، ويفرض عليهم الارتقاء باستمرار بمستوى معرفتهم بهذا المجال. فضلا عن هذه المزية، فان تعيين ناطقين باسم الاحزاب والتكتلات في مجالات الاختصاص سوف يساعد على تكريس فكرة تداول السلطة في البلاد.

رابعاً: ان تقديم الدعم في المجال المعرفي للنائب لا يغني عن اهتمام النائب بتطوير قدراته في هذا المجال. ويمكن للادارات المعنية في البرلمان بتشجيع النواب على استخدام المكتبة وزيارة الموقع الاليكتروني والاستفادة من خدمات ادارة الابحاث والمعلوماتية. ومن الوسائل التي يمكن استخدامها هنا هو انشاء جائزة تقديرية للنواب الاكثر استخداما للمكتبات ومراكز البحوث.

خامساً: توحيد الارشيف البرلماني واقنية الوصول الى المعلومات وتوحيدها كما فعل

برلمانا المكسيك واستونيا فساعد هذا التدبير على سرعة الوصول الى المعلومات وعلى الافادة منها في اوجه مختلفة من العمل البرلماني.

في مجال تمثيل اللبنانيين

اولاً: المساهمة في ترسيخ صدقية المجلس التمثيلي للبنانيين عن طريق ادخال التعديلات التالية على قانون الانتخاب:

١) تشجيع المواطنين على توجيه شكاواهم الى النواب ومتابعة هذه الشكاوى جنبا الى جنب مع اصحابها ومع الجهات المشكو منها ومع الاعلام ونشر تقارير نهائية عن النتائج التي تم التوصل اليها مع التركيز على الشكاوى التي حققت نتائج ايجابية.

٢) الزام النواب بوضع تقرير دوري، مختصر وسهل القراءة عن النشاط الذي قاموا به خلال عام ونشر هذه التقارير على اوسع نطاق ممكن خاصة في الدائرة الانتخابية التي يمثلها النائب. والزام المرشحين للنيابة ان يرفقوا اعلان ترشيحهم بكراس يتضمن برنامجهم الانتخابي وسيرتهم الذاتية.

٣) اقرار الانتخاب الالزامي: ان عدد الدول الذي اعتمد هذا الخيار قليل بين الديمقراطيات القديمة والحديثة، وهناك انتقادات كثيرة ضده. الا انه يبقى خيارا مناسبا للبنان حيث لبث معدل الاقتراع منخفضا بالمقارنة مع الدول والاقاليم الاخرى في العالم، ولم يتجاوز الاربعين بالمئة من الناخبين ببين عامي ١٩٤٥ و٢٠٠٠ (Pintor, 2000). ان اقرار هذا الخيار سوف يضطر الحكومات الى اعتماد وسائل تسهل المساهمة الشعبية في الانتخابات واستطرادا في العملية السياسية، ويحث الاطراف المعنية بالعمليةالانتخابية على اقناع الرأي العام بجدوى هذه العملية وباهمية حسن اختيارهم لممثليهم في البرلمان.

٤) السعي الى تطوير «الماكينة الانتخابية» والانتقال بها من وضعها الراهن الذي يبدو لصيقا بالاعتبارات التقليدية لعملية الانتخاب، الى اداة عصرية لتعميق الممارسة الديمقراطية في البلاد. فتحويلها من حالها المؤقت الذي يسبق الانتخابات بايام قصيرة، الى نوع من المكتب الانتخابي الدائم للمرشح، ومنها كاداة تتسم بالطابع الاجرائي البحت الى هيئة تجمع بين هذه السمة والسمة السياسية يخدم المرشح والناخب معا. كذلك من المفيد تطوير الماكينة من وسيلة لنفع عدد محدود من المقربين الى المرشح، الى اداة مناسبة لتحقيق مكاسب ملموسة لفئات متنوعة من الناخبين، ومن جهاز لنقل تعليمات المرشح الى الانصار، الى مجلس دائم للتفاعل بين المرشح ومناصريه ولتبادل الآراء والمعلومات و للتفاهم على المواقف والسياسات التي سيعتمدها المرشح ومناصروه.

من البديهي ان يكون الهدف المحوري لهذه الماكينات هو مساعدة المرشح على الفوز بالانتخابات. ولكن في نفس الوقت، فانه من الممكن التوصل مع المرشحين ومع النشطاء والعاملين في الماكينات المتطورة الى استخدامها كوسيلة من وسائل نشر الثقافة البرلمانية والديمقراطية بين المواطنين. النجاح على هذا الصعيد يساهم في تطوير مستوى الحملات الانتخابية ويعزز مصداقية البرلمان الذي سيخرج منها.

يحتاج البرلمان في الديمقراطيات الناشئة او المتوسطة الى الدعم بكافة اشكاله التقنية والمادية والادارية واللوجستية. وهذه الحاجة لا تقتصر على هذا النوع من الديمقراطيات والبرلمانات فحسب، اذ ان الارتقاء بالممارسة البرلمانية هو هم مشترك للجميع بما في ذلك اكثر البرلمانات في العالم عراقة وتقدماً. ولكن يبقى ان الدعم الحقيقي الذي يمكن ان يقدم الى البرلمان في لبنان وفي المنطقة العربية هو نشر وتعميق الثقافة الديمقراطية بحيث تصبح ويصبح البرلمان الطريق الوحيد الذي يسلكه الراغبون في الارتقاء باوضاع اللبنانيين وتحقيق امانيهم في السعادة والعدالة والرفاه.

المراجع

العربية:

اشتي، شوكت. **الاحزاب اللبنانية: قراءة في التجربة ٢٠٠٢**. (بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٤).

الحكيم، يوسف. **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٠).

الحياة النيابية، المجلد السادس (بيروت: مجلس النواب اللبناني، آذار/مارس ٢٠١٣).

رباط، ادمون. **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠٠٢).

زين، احمد. «**الحياة البرلمانية في لبنان**» في نحو تطوير العمل البرلماني العربي (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠).

محاضر مناقشات الدستور اللبناني وتعديلاته ١٩٩٠ ـ ١٩٢٦ (بيروت: مجلس النواب ـ المديرية العامة للدراسات *والابحاث*، ١٩٩٣).

سليمان، الدكتور عصام. «**تقرير عن وضع البرلمان في الجمهورية اللبنانية**» (بيروت: المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة).

الأجنبية:

Abu Zaki, Rasha. Al-Akhbar "Lebanese Politicians Reward Themselves". 14/09/2012

Bastian, Sunil and Robin Lukham, Can Democracy be Designed? The Political Institutional Choice in Conflict-Torn Societies (London: Zed Books, 1996).

Blackburn, Robert and Andrew Kennon, Parliament: Functions Practices and Procedures(London: Sweet and Maxwell, 2003).

Brogan, D.W. Foreword in Maurice Duverger Political Parties (London: University Paperback, 1964).

Brudnick, Ida. "Congressional Research Service and the American Legislative Process", April 12,2011. www.fas.org/sgp/crs/misc/RL 333471.pdf <http://www.fas.org/sgp/crs/misc/RL%20333471.pdf>.

Burke, Edmund. The Works of the Right Honourable Edmund Burke (London: Henry G. Bohn, 1792).

www. en.wikipedia.org/wiki/Congressional_Research_Service.

Hattersley, Alan F. A Short History of Democracy (London: Cambridge University Press, 1930)

www I.P.U.org/cnl-e/182-**mou**.htm "Results of the 118th Assembly and related meetings of the Inter-Parliamentary Union" (2007)

www Infochange "The Cost of India's MPs" Infochange India's News &Features, development news India, Teki Web Solutions September 20, 2010.

Johnson, Anders. "Parliaments Building Peace". The World of Parliaments. Quarterly, web version. Issue No 36, December 2009.

Lipset, Seymour Martin and Jason M. Lakin. The Democratic Century (U.S.A.: University of Oklahoma Press, 2004).

www.**parliament**.**uk**/documents/**commons-information-office**/M05.pdf Members Series. Revised July 2011.

Pintor, Rafael Lopez. Maria Ratschew and Kate Sullivan Voter Turnout Since 1945: A Global Report | International IDEA <https://www.google.co.uk/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CDAQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.idea.int%2Fpublications%2Fvt%2F&ei=X3tBUvWvMOSd7Qa2goHQCg&usg=AFQjCNFLP9ZuQVDHjFg7d4HPEhL8R9Rpw> **www.idea.int/publications/vt/upload/Voter%20turnout.pdf (UNDP, 2000)**

Robertson, David. Dictionary of Politics (London: Penguin, 1985)

Roper, Brian S. The History of Democracy (London: Pluto Press, 2011).

The Economist. "German Elections: Friends Turn Foes",21/09/2013.

UNDP "Lessons Learned in Parliamentary Development",
www.regionalcentrebangkok.**undp**.or.th/.../**UNDP_Lessons_Learned**.pdf 2002

www. Weber, Max: Sscnet.ucla.edu/polisci/ethos/weber-vocation.pdf(1919)

Whitehead, Laurence. "Concerning international support for democracy in the South" in Democratization in the South: the Jagged Wave by (Eds.) Robin Luckham & Gordon White (Manchester: Manchester University Press, 1996)